

اسلاما على عبد رسولهم وروا مال العبد فانهم الاما لهم ويكون اكثر  
سهم الاما فالاصح ان يكون من ابا لهم واما من عبد ثم وعرفون شرح الوالي توث  
في نفسه فيكون مال العبد بمنزلة البنين الاما فالاصح ان يكون من ابا لهم فان مات  
الاب قبل موت الام ثم الام يولد العبد كان مال العبد بين بني الامين اسلاما  
ملا خلا في قوله **ولا حصص فيه ابي الوالي ذكرهم انهم** وذلك لان من ترك  
المعقوب من مولاه وبنت مولاه وواحد مولاه وواحد مولاه فان مال المذكور دورا في  
قبا ساعا الم ويحق في النسب وقال شيخ وطاوس المذكور يوصي الامي وبناته  
القياس ان يعصب الوالي النسب **فبعض** اذا استراى ابن  
بنت اباها فانها تعلق عليها اسفل لغيره **فبعض** ابى اب عبد او اعترف  
بمات هذا العبد وتوكل ابن مولاه وبنت مولاه فان مال الاب في ذلك وقت وفاته  
ان يكون بينهما يوصيان **والاصح** الاول **ولا يورث المولى** وهو المعقوب **الا بعد**  
**عدم اوصياء** ابي عصبان المعقوب وتقديم المولى حتى ذوي ارحامه وورث  
الباقي مع ذوي سهامه ان كان نصبا والاصح ان كانوا ابا والاصح  
معتق ان كان والا لعصبة والا فالمعقوب المعقوب ثم ذكره ما نقله  
وان لم يكن له بيت معقوب بان كان حرا اصل كان الباقي بعد ذوي سهام  
المعقوب ابيه ثم لعصبة من النسب والسبب على الذري فان كان الاب حرا اصل المعقوب  
العبد اب الاب وان علا ثم لعصبة كذا كذا فان كان العبد مملوكا كان الباقي لمولى الابر  
ثم لعصبة كذا كذا فان كان مملوكا كان المعقوب الحرك ام الام ثم لعصبة كذا كذا  
فان لم يكن احده من الموالى وعصبانهم عاد ذوي سهامه ما ورد وكانوا احق باله  
من ذوي سهام المعقوبين وذوي ارحامهم فان لم يتوكل الميت الا ذوي ارحامه  
ثم يا حن وايمان المال شياع وجود احب الموالى وعصبانهم الحاصلة من ذريتهم  
وهم اولى من ذوي سهام الموالى وذوي ارحامهم **العلم** والدين  
برنون بظنهم الا في اعني من مات المال اربعة وهم ذوي سهام المولى وذوي  
ارحامه حلالا لاسما بالاصحها ومولا الماله حلالا للمناح من ذوي سهام المولى

والاصح ان يكون من ابا لهم  
فان مات الاب قبل موت الام  
ثم الام يولد العبد كان مال  
العبد بين بني الامين اسلاما  
ملا خلا في قوله ولا حصص  
فيه ابي الوالي ذكرهم انهم  
ذلك لان من ترك المعقوب من  
مولاه وبنت مولاه وواحد  
مولاه فان مال المذكور دورا  
في قبا ساعا الم ويحق في  
النسب وقال شيخ وطاوس  
المذكور يوصي الامي وبناته  
القياس ان يعصب الوالي النسب  
فبعض اذا استراى ابن بنت  
اباها فانها تعلق عليها اسفل  
لغيره فبعض ابى اب عبد او  
اعترف بمات هذا العبد وتوكل  
ابن مولاه وبنت مولاه فان  
مال الاب في ذلك وقت وفاته  
ان يكون بينهما يوصيان والاصح  
الاول ولا يورث المولى وهو  
المعقوب الا بعد عدم اوصياء  
ابي عصبان المعقوب وتقديم  
المولى حتى ذوي ارحامه وورث  
الباقي مع ذوي سهامه ان كان  
نصبا والاصح ان كانوا ابا  
والاصح معتق ان كان والا  
لعصبة والا فالمعقوب المعقوب  
ثم ذكره ما نقله وان لم يكن  
له بيت معقوب بان كان حرا  
اصل كان الباقي بعد ذوي  
سهام المعقوب ابيه ثم لعصبة  
من النسب والسبب على الذري  
فان كان الاب حرا اصل  
المعقوب العبد اب الاب وان  
علا ثم لعصبة كذا كذا فان  
كان العبد مملوكا كان  
الباقي لمولى الابر ثم  
لعصبة كذا كذا فان كان  
مملوكا كان المعقوب الحرك  
ام الام ثم لعصبة كذا كذا  
فان لم يكن احده من الموالى  
وعصبانهم عاد ذوي سهامه  
ما ورد وكانوا احق باله  
من ذوي سهام المعقوبين  
وذوي ارحامهم فان لم  
يتوكل الميت الا ذوي  
ارحامه ثم يا حن  
وايمان المال شياع  
وجود احب الموالى  
وعصبانهم الحاصلة  
من ذريتهم وهم  
اولى من ذوي سهام  
الموالى وذوي  
ارحامهم العلم  
والدين برنون  
بظنهم الا في  
اعني من مات  
المال اربعة  
وهم ذوي  
سهام المولى  
وذوي ارحامه  
حلالا لاسما  
بالاصحها  
ومولا الماله  
حلالا للمناح  
من ذوي  
سهام المولى

# قوله الثالث

Copyright © King Fahd University of Petroleum & Minerals